معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (260)

العلاقات الاقتصادية المصرية التركية
بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة

الباحث الرئيسى

أ.د. إجلال راتب

مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

أغسطس 2015

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

العلاقات الاقتصادية المصرية التركية "بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة"

سبتمبر 2015

موجزالبحث

العلاقات الاقتصادية المصرية – التركية

بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية بالإضافة إلى تمهيد يؤصل لتطور العلاقات الأورومتوسطية من علاقات التعاون التى تقوم على أساس طرف مانح لمعونة وطرف متلق ليس من حقه تغيير قيمة المعونة أو تعديل شروطها وصولاً إلى علاقات الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبى ودول جنوب وشرق المتوسط وهى الصيغة التى أخذت شكل الإطار التعاقدى من خلال مفاوضات من المفترض أنها تعكس إرادة الطرفين الحرة ، وترتب حقوقاً والتزامات متبادلة متكافئة وملزمة للطرفين وتم ذلك فى إعلان برشلونة فى عام 1995 لتى قامت على أساسها اتفاقات اقتصادية ولكنها اتفاقات شاملة .

ويتناول <u>الفصل الأول</u> :

1- التطور التاريخى للعلاقات المصرية – التركية

من خلال دراسة اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا والذى يتيح فور دخولها حيز التنفيذ فى عام 2010 الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ متعدد الأطراف مما يزيد من قدرة الصناعة المصرية على النفاذ لأسواق تركيا ودول الاتحاد الأوروبى والدول المرتبطة مع تركيا باتفاقيات تجارة حرة .

2- تطور العلاقات السياسية المصرية – التركية

بداية من وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم فى عام 2002 حيث شهدت السياسة التركية فى التوجه نحو محيطها الجغرافى والتاريخى تحولاً كبيراً ، حيث بدأت نظرة صناع القرار السياسى التركى تتغير وتبلور ذلك فى رؤية استراتيجية تركية جديدة لسياسة خارجية تستند إلى المكانة التركية الجديدة واستغلال المتغيرات الدولية فى بناء علاقات ايجابية مع جميع دول العالم سواء فى آسيا أو افريقيا أو أمريكا الجنوبية وأوروبا .

واستمر هذا التوجه حتى قيام الثورات العربية فى عام 2011 وثورة 2015/6/30 .

واستعرض <u>الفصل الثانى</u> تطور العلاقات الاقتصادية المصرية – التركية والتى تمثلت فى :

1- **الملامح العامة للاستثمار المباشر فى مصر والمساهمة التركية فى هذا الاستثمار ، وبحساب نسبة مساهمة الاستثمارات التركية إلى اجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر فى الفترة من 2008/2007 إلى 2014/2013 نجد أنها لم تتعد فى أعلى مستوياتها نسبة 4.5% (فى عام 2013/2012) وأن التدفق الاستثمارى التركى إلى مصر ارتبط بتوطيد العلاقات الدبلوماسية المصرية – التركية .**
2- **المساهمة التركية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء ما نشأ منها فى المنطقة الحرة أو فى الداخل (صناعة ، وزراعة وخدمات) .**
3- **المساهمة التركية فى القطاع السياحى .**

أما <u>الفصل الثالث</u> تم فيه تقييم منطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا فى جزئين :

1- **دراسة مقارنة بين مصر وتركيا .**
2- **حسابات مؤشرات الميزة النسبية الظاهرة (RCA) ، ومؤشر تماثل الصادرات ، ومؤشر التوافق التجارى ، ومؤشر كثافة التجارة الخارجية وأخيراً مؤشر التخصص القطاعى .**

أما <u>الفصل الرابع</u> فقد اختص بتقييم اتفاقية النقل البرى والترانزيت بين مصر وتركيا واستعراض الأراء المتباينة بخصوص وقف تجديد هذه الاتفاقية بعد انتهائها .

Abstract

This study deals with the Egypt – Turkey free trade agreement and its impact on the Egyptian path of economic development .

Through analyzing and evaluating some of the economic indicators of foreign trade such as :

- Revealed comparative advantage (RCA) .
- Export similarity index (ESI) .
- Foreign trade intensity .
- Sectoral specialization .

In addition evaluating the Transit Road Transport Agreement "Roro Agreement "

المحتويات

م	الموضــوع	رقم الصفحة
*	تمهيد : تطور العلاقات الأوروبية المتوسطية	
1	الفصل الأول : التطور التاريخى للعلاقات المصرية-التركية	1
	المبحث الأول	2
	تاريخ العلاقات السياسية المصرية-التركية	
	أولا : اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا	
	ثانيا : المزايا المتوقعة من اتفاق تجارة حرة مع تركيا	
	المبحث الثانى :	10
	تطور العلاقات السياسية المصرية التركية	
	أولا : الموقف التركى حيال الثورات العربية	
	ثانيا : دوافع التدخل التركى حيال الثورات العربية	
	ثالثا : الموقف التركى عقب الثورة المصرية فى 2015/1/25	
	رابعا: العلاقات السياسية المصرية التركية بعد ثورة 2013/6/30	
2	الفصل الثانى : تطور العلاقات الاقتصادية المصرية التركية	20
	اولا- الملامح العامة للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر والمساهمة التركية	
	ثانيا- المساهمة التركية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة	
	ثالثا- المساهمة التركية فى القطاع السياحى	
3	الفصل الثالث : تقييم منطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا	43
	مقدمة	
	المبحث الأول	45
	مصر وتركيا : دراسة مقارنة	
	01 مؤشرات الأداء الاقتصادى	
	02 مؤشرات التجارة الخارجية	
	03 الأداء المؤسسى	
	المبحث الثانى	52
	موقف تدفقات التجارة ما قبل سريان اتفاقية منطقة التجارة الحرة وما بعدها	

م	الموضـــوع	رقم الصفحة
	المبحث الثالث	**57**
	بعض الملاحظات حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة المصرية – التركية	
	01 الإطالة الزمنية للاتفاقية	
	02 درجة الشمولية والتغطية	
	03 الاستثناءات العامة مادة (18)	
	04 الحواجز غير التعريفية (NTBs)	
	05 قواعد المنشأ	
	المبحث الرابع	**63**
	هل تحقق الاتفاقية التركية / المصرية منافع اقتصادية بالنسبة لمصر ؟	
	أولا : تقييم الآثار الاستاتيكية على الاقتصاد المصرى المترتبة على تطبيق الاتفاقية المصرية/التركية	
	تمهيد :	**66**
	– الآثار الاستاتيكية المترتبة على تطبيق الاتفاقية المصرية/ تركيا	
4	**الفصل الرابع : تقييم اتفاقية النقل البرى بالترانزيت (الرورو)**	**85**
	مقدمة :	
	أولا : اتفاقية النقل البرى بالترانزيت بين مصر وتركيا (الرورو)	
	ثانياً : أهم بنود اتفاقية الرورو بين مصر وتركيا	
	ثالثاً : اتفاقية (الرورو) بين التجديد والإلغاء	
	رابعاً : تقييم الاتفاقية	
	خامسا : الآثار المترتبة على عدم تجديد اتفاقية (الرورو) بين مصر وتركيا	
	سادساً : أهمية تجديد اتفاقية (الرورو)	
	سابعاً : الخلاصة والمقترحات	
5	**خاتمة ونتائج وتوصيات**	**106**
6	**المراجع**	**112**
7	**الملاحق**	**117**
8	**ملخص البحث**	**142**

تطور العلاقات الأوروبية المتوسطية

تمهيد

إن سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب وشرق البحر المتوسط مرت بمراحل مختلفة وتطورت عبر عقود طويلة مع تطور الاتحاد الأوروبي نفسه.

وعلى الرغم من أن هناك مصالح اقتصادية من شانها ان تدفع أوروبا لتعزيز علاقاتها مع دول جنوب البحر المتوسط إلا أن هذه الروابط اتسمت بمحدودية الرؤية وعدم شمولية الحركة وذلك مرجعه الي العقبات السياسية والتى تمثلت في اختلاف الرؤى بخصوص مفهوم الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان من ناحية ، وعقبات اقتصادية تمثلت في تباين درجات النمو الاقتصادي وانعكاس ذلك على مستويات المعيشة بين المجتمع الأوروبي والبحر المتوسط .

وفي نبذة سريعة يمكن تلخيص مراحل تلك العلاقة فيما يلي :

– اقتصرت هذه العلاقة في الستينيات من القرن العشرين علي بعض اتفاقيات انتساب بين الجماعة الأوروبية وعديد من الدول المتوسطية (اليونان ، تركيا ، لبنان ، إسرائيل .... الخ) تشتمل علي مجرد تنشيط المبادلات التجارية والمعونات الفنية والمالية .

– مع بداية سبعينيات القرن العشرين بدأ التحول الى مرحلة جديدة تتجه الي وضع سياسة أوروبية أكثر شمولاً ، ففي أكتوبر 1972 أقر المجلس الأوروبي أهمية المصالح الأوروبية المتوسطية ومن ثم التأكيد على أهمية إقرار سياسة شاملة تجاه المتوسط أطلق عليها " السياسة المتوسطية الشاملة " .

أدى ذلك إلي إبرام عدة اتفاقيات بين الجماعة الأوروبية وبعض دول المتوسط بدأت بإسرائيل عام 1975 ، وأعقب ذلك اتفاقات مع دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب في ابريل 1976 وفي عام 1977 تم توقيع اتفاقيات مع دول المشرق العربي "مصر، سوريا، الأردن ".

وحددت هذه الاتفاقيات التفضيلات التى يمنحها كل من الطرفين للأخر .

بالإضافة الي النص على إنشاء مجلس للتعاون يعمل علي تنفيذ الاتفاقية بين طرفيها وإقرار مبدأ التعاون الفنى والمالى وتحديد شروط القروض التى يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي أو المنح من ميزانيات الجماعة الأوروبية إلا أنها لم تقر مبدأ تراكم المنشأ .

ومن ناحية التسهيلات المقدمة من الطرف المتوسطى فهي :

- **الإلتزام بقاعدة الدولة الأولي بالرعاية .**
- **تطبيق قاعدة المعاملة الوطنية (طبقاً لاتفاقية الجات)**
- **تطبيق مواد الجات الخاصة بمقاومة الإغراق مع السماح للطرف المتوسطى بفرض رسوم جمركية أو قيود إذا ما تطلبتها مقتضيات التنمية .**
- **عقب انتهاء الحرب الباردة ادخلت تطورات جديدة لدعم العلاقات المتبادلة بين الطرفين وانتهاج سياسة متوسطية جديدة تأخذ في الاعتبار : المتغيرات العالمية والاقليمية والأوروبية فقد تراجعت فكرة التهديد السوفياتي للأمن الأوروبي مع تصاعد حدة الخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا التجارية والنقدية العالمية والرغبة فى عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية بالانفراد بمقدرات الشرق الأوسط .**
- **أدى انتهاج الاتحاد الأوروبي لهذه السياسة المتوسطية الجديدة بالإضافة الى استمرار العلاقات التقليدية بين الطرفين الى ادخال تعديلات جديدة لدعم تلك العلاقات منها :**

– مضاعفة الموارد المالية المخصصة لمساعدة دول المنطقة في مجال الاصلاح الهيكلى أو برامج ذات صفة اجتماعية مثل : الصحة والتعليم والسكن الاجتماعي .

– تحسين فرص دخول منتجات الدول المتوسطية للسوق الأوروبية .

<u>العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون الي الشراكة :</u>

في 1994 قامت فرنسا واللجنة الأوروبية لصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي مما أطلق عليه " الوثيقة الموحدة " ثم تم الاتفاق على عقد مؤتمر أوروبي متوسطي في اسبانيا في 1 نوفمبر 1995 بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي المتوسطي وإثنى عشر دولة متوسطية من بينها مصر كذلك الولايات المتحدة وروسيا . وتم إصدار الاعلان السياسي .

وهكذا تم توقيع اتفاقيات بين الاتحاد الأوروبى ودول جنوب وشرق المتوسط ولكن من خلال صيغة مختلفة تسمى اتفاقات "المشاركة" والتى تختلف عن الصيغة التى كانت قائمة من قبل وهى "اتفاقات التعاون" والتى تطرح العلاقة بين طرفيها فى صورة مانح (الاتحاد الأوروبى) ومتلق "الدولة المعنية" أى أنها صيغة من طرف واحد تأخذ شكل معونة (نقدية أو عينية) ويحدد الطرف المانح قيمتها وطبيعتها وتوقيتها ومداها الزمنى وفقاً لرؤيته الخاصة لمصالحه هو ، ولا يملك المتلق حق تغيير قيمتها أو تعديل شروطها .

فى حين أن اتفاقيات المشاركة تنبنى على إطار تعاقدى من خلال مفاوضات من المفترض أنها تعكس إرادة الطرفين الحرة ، وترتب حقوقاً والتزامات متبادلة متكافئة وملزمة للطرفين.

ومما يميز اتفاقات المشاركة التى وقعت كنتيجة "لإعلان برشلونة" فى عام 1995 أنها لم تكن مجرد اتفاقات اقتصادية ولكنها اتفاقات شاملة تستهدف إطلاق حوار سياسى بين الأطراف المعنية ، ووضع ضوابط لحركة المعاملات وتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال ، وتحديد أشكال التعاون الاقتصادى والنقدى وكذلك التعاون فى مجالات أخرى ومتنوعة مثل : غسيل الأموال ، ومكافحة المخدرات ، ومكافحة الإرهاب ([1]) ، ومن المفترض أن توفر هذه الاتفاقيات :

1- **توفير إطار ملائم لحوار سياسى .**
2- **التحرير المطرد للتجارة فى السلع والخدمات ورؤوس الأموال .**
3- **تدعيم وتنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة .**
4- **المساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .**
5- **تشجيع التعاون الاقليمى من أجل ترسيخ التعايش السلمى والاستقرار الاقتصادى والسياسى ,**
6- **التعاون فى المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك .**

[1]) حسن نافعة : اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية بين الفرص والمحاذير على الموقع :
http:/www.mafhoum.com

ومن الأسئلة التى تفرض نفسها على موضوع اتفاقات المشاركة : هل يمكن التحدث عن أطراف متكافئة ؟ أم أننا بصدد تجمع أوروبى بطمع فى ممارسة دور عالمى على الساحة الدولية ككتلة تضم 28 دولة هم أعضاء الاتحاد الأوروبى فى مواجهة دول صغيرة متفرقة ، وتواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية ؟ وفى إطار اتفاقيات الشراكة الآورومتوسطية تتضح المجالات التالية :

أولا : الشراكة فى مجالات غير الاقتصادية

1- الشراكة فى مجال السياسى والأمنى وتهدف إلى منطقة استقرار على الصعيد الاقليمى ، والعمل على تشجيع قيام نظم سياسية تحترم الديموقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية .

2- الشراكة فى المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية والتى تنطوى على :

- **التأكيد على الحوار بين حضارات منطقة المتوسط واحترام الثقافات والأديان وذلك لتحقيق التقارب وتوثيق التفاهم بين الشعوب .**
- **تنمية الموارد البشرية (التعليم والتأهيل) .**
- **التأكيد على أهمية المجتمع المدنى .**
- **ضرورة دعم وتقوية حكم القانون .**
- **تكثيف التعاون لتخفيف ضغوط الهجرة غير الشرعية .**
- **التعاون فى مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد ومكافحة العنصرية والتعصب ([1]) .**

ثانيا : الشراكة فى المجال الاقتصادى والمالى

أكد بيان برشلونة على أهمية النمو الاقتصادى والاجتماعى الدائم والمتوازن وذلك من خلال إقامة شراكة اقتصادية ومالية ترتكز على ثلاثة محاور أساسية : إنشاء منطقة تجارة حرة ، تنفيذ تعاون وتداول اقتصادى ، وزيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبى لشركائه .

[1]) وفاء بسيم : التعاون الأورو متوسطى : مجلة اقتصادية عربية ، أكتوبر 1999 .

وسعياً لاقامة منطقة التجارة الحرة الآورومتوسطية وقع الاتحاد الأوروبى اتفاقات مع الدول بشكل منفرد ثم حث الدول الموقعة على إعلان برشلونة فى نوفمبر 1995 على ضرورة الإسراع فى توقيع اتفاقيات التجارة الحرة فيما بينها للوصول إلى الملامح الأساسية لمنطقة التجارة الحرة اليورومتوسطية قبل عام 2010 . والتزاماً بذلك تم عقد اتفاقية تجارة حرة بين مصر وتركيا فى عام 2005 ودخلت حيز التنفيذ فى عام 2007.

الباحث الرئيسي

أ.د . اجلال راتب
أستاذ الاقتصاد والاقتصاد الدولي المتفرغ
مايو 2015

شكر واجب

أتقدم لفريق العمل البحثي بعظيم الشكر والامتنان لما بذلوه من جهد ومثابرة لكى نصل بهذا العمل الى هذا المستوى ، ونأمل أن يكون عوناً ونبراساً للباحثين وصناع القرار .

الباحث الرئيسي

(أ.د . اجلال راتب)

فريق عمل الدراسة :

من داخل المعهد :

أ.د / إجلال راتب	**الباحث الرئيسي مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ.د فادية عبد السلام	**مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ.د . سلوى محمد مرسي	**مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
د. احمد رشاد الشربينى	**مدرس مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ. ثريا محمد محمد حسين	**معيدة بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ. احمد ابراهيم عبد الحميد	**معيد بمركز دراسات البيئة والموارد الطبيعية**

من خارج المعهد

د . جهاد شريف صبرى	**المركز الديموجرافى**
أ. أحمد عبد الحميد عبد الحميد	**وزارة التجارة والصناعة**

الفصل الأول
التطور التاريخى للعلاقات المصرية - التركية